

عمان في ١٠ تشرين أول ٢٠٠٧

دولة الدكتور معروف البخيت الأقدم

رئيس الوزراء

تحية طيبة واحتراماً وبعد،

- ١- أرجو دولتكم التفضل بالعلم بان شركة العبدلي للاستثمار قد أقامت سوراً غير مرخص وغير قانوني بمحاذاة عقارات مجموعتنا، وعلى ارض مستملكة و تقوم في وضع النهار منذ مده بأعمال إنشائية عليها.
- ٢- مع أننا وجهنا عدة رسائل إلى أمانة عمان للاستفسار عن أية تراخيص صدرت بهذا الخصوص أثناء وضع العقارات قيد الدراسة منذ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ أو بعد قرار الاستملاك بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢ إلا أن الأمانة امتنعت كعادتها عن الرد على هذه الاستفسارات.
- ٣- وسواء كانت شركة العبدلي تقوم بهذه الأعمال الإنشائية بترخيص او بدون ترخيص فان في ذلك مخالفة للقانون في كلا الحالتين، إذ انه لا يجوز البناء على ارض وضعت قيد الدراسة أو بعد استملاكها كما أنه لايجوز لأمانة عمان الترخيص لشركة خاصة بإنشاءات عليها، وبالتالي كل ما يجري من إنشاءات هو غير قانوني.
- ٤- ولعل هذا هو السبب في أن أمانة عمان ما زالت تماطل في تقديم المستندات التي أمرتها المحكمة بتقديمها بناء على طلبنا، بما في ذلك بيعت العقارات قيد الدراسة وبعد الاستملاك، ودمجها، وفرزها، ورهنها.
- ٥- وحيث أننا لدينا ترخيصين رسميين صادرين عن الأمانة بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ و ٢٠٠٤/١٠/١٢ لاستكمال إنشاء مبنيين قيد التنفيذ في الموقع، وبما أن سيادة القانون تفرض أن يكون لنا الحق في البناء قبل أي رخص أخرى لاحقة إن وجدت، فإن لنا الحق أن نواصل أعمال البناء في هذين المبنيين ونحن نتمسك بهذا الحق.
- ٦- إن تسوير المنطقة بمحاذاة عقاراتنا يوضح تماماً إمكانية إخراج عقاراتنا من منطقة مشروع العبدلي. ويستطيع أي مراقب أن يرى كيف أن السور أقيم بحيث يستتعي عقاراتنا. علماً بأن كل مخططات المشروع المعلنة لا تشمل عقاراتنا أصلاً.
- ٧- لقد أقامت شركة العبدلي للاستثمار حائطاً من اللوحات الإعلانية على امتداد الأراضي المستملكة بجوار عقاراتنا لا تتفق مع قانون اللوحات الإعلانية الصادر عن الأمانة وفي ذلك مخالفة أخرى للتعليمات دون أي اجراء من الامانه تجاه تلك المخالفة، في حين تعمل على إزالة كل ما تراه مخالفاً لغير شركة العبدلي.
- ٨- ولقد أكدت المعلومات التي لدينا بأن الكثير من الأراضي المستملكة في المنطقة قد جرى بيعها إلى شركة العبدلي فور صدور قرار الاستملاك مما يلغي قرار الاستملاك ولذلك فنحن نعتبر أن عقاراتنا قد أصبحت غير مستملكة حكماً على قدم المساواة مع الأراضي الأخرى التي أجازت الأمانة بيعها. ونحن نتمسك بهذا الحق.
- ٩- بناء على طلب من عدالة محكمة العدل العليا ، زودت ادارة الاراضي عدالة المحكمة ببيانات هامة تثبت انه قد تم بيع ورهن عقارات مستملكة لصالح شركة العبدلي للاستثمار مما يثبت قطعاً أن قرار الاستملاك لم يكن بهدف المنفعة العامة مما يؤدي حكماً إلى إلغاء القرار.
- ١٠- لقد تكرمتم بان أحلتهم إلينا رد أمين عمان على رسالتكم إليه والتي طلبتم إليه فيها ابداء رأيه في كتابنا الموجه إليكم بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤، ويبدو أن المغالطة التي جاءت في رده إلى دولتكم كان هدفها التضليل وصولاً إلى صدور قرار الاستملاك إذ لم يكن من الممكن لمحكمة العدل العليا أن تكون قد نظرت في طلب الطعن بقرار الاستملاك، قبل صدوره !
- ١١- تعلمون دولتكم أننا أقمنا دعوى أمام محكمة العدل العليا لإلغاء قرار الاستملاك نتمسك بها، ونتمنى إنهاء هذا النزاع الذي تسببت به الأمانة ويوسفنا جداً أنها جعلت منكم خصماً لا نتمناه لنا أبداً.

١٢- إن عدم حسم هذا الخلاف قبل فوات الأوان سيؤدي إلى سنوات طويلة من النزاع يؤلمنا أن يكون فيه مادة تسي إلى اقتصادنا نظراً لكافة المخالفات والانتهاكات الجسيمة للقانون من قبل أمانة عمان خدمة لمصلحة طرف ضد آخر.

١٣- وتطمون أيضاً أن حكم محكمة العدل العليا سوف يتبعه (سواء قررت العدالة قبول أو عدم قبول طلبنا بإلغاء قرار الاستملاك) إجراءات يتيحها لنا القانون لابد لنا من موقع مسؤوليتنا تجاه مصالحنا ومصالح موظفينا وعائلاتهم أن نتخذها بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم المدنية والجزائية ، ليس فقط للمطالبة بالتعويضات التي يحكمها القانون، والتي قدرتها أمانة عمان بمبلغ خمسة ملايين دينار بهدف الاستفزاز والاستمرار بممارسة الضغط لإجبارنا على البيع، بل غيرها من إجراءات أيضاً.

- دولة الرئيس، وتجنباً للمزيد من التشويه لسمعة وصورة الأردن واحتراماً لإرادة سيد البلاد بان نكون دولة القانون كما أعلن تكراراً نريد حلاً سريعاً لإنهاء هذه القضية التي أصبحت قضية رأي عام ليس في الأردن فقط بل عربياً ودولياً. وبناء عليه نكرر ما طرحناه من بدائل على أمانة عمان سابقاً وقبل افتعال الأمانة هذه الأمانة المؤسفة:

- (١) رفع القيد عن عقاراتنا والسماح لنا باستكمال المبنى المرخصين.
  - (٢) أن نقيم برجاً بدلاً من المباني الحالية على اراضيها التي تبقى خارج منطقة العبدلي بمواصفاتنا وعلى حسابنا وعلى نفس الأسس المسموح بها في مشروع العبدلي من حيث المساحة والبناء والارتفاع مع بقائها خارج المشروع.
  - (٣) إدخال عقاراتنا ضمن منطقة العبدلي وإعطائنا ترخيص لبناء برج بدلاً من المباني الحالية بالمساحة والارتفاع المقرر به في المنطقة على أن تتحمل شركة العبدلي تكاليف بناء مساحة ١٥ ألف متر مربع من البرج، تعويضاً لنا عن العقارات والأضرار وتتكفل نحن ببقية تكاليف البرج.
- وفي جميع الأحوال يتوجب احتساب التعويضات المستحقة لنا عن الأضرار التي لحقت بنا حتى تاريخ التسوية بموجب القانون ومعايير المحاسبة الدولية.
- إتانا في ظل القانون ودولة القانون لا نرى بديلاً غير هذه الحلول المقترحة ونعتقد بأنه قد آن الأوان لتدخلكم للتوصل إلى حل ودي ضمن هذه الإطار بصفتم المؤتمنين من قبل جلالة الملك المعظم على تطبيق واحترام القانون.

أرجو يا دولة الرئيس أن تتفضلوا بدراسة هذا الكتاب بما عرف عنكم من دراية وحكمة وبما تعرفونه عنا شخصاً ومؤسسة من حرص على الوطن وسمعته دون التفريط بحقوقنا القانونية لأننا بذلك فقط نثبت إننا في دولة حكم القانون الذي يعمل سيد البلاد على ترسيخه، فالتنازل عن الحقوق هو مساعدة لمن يعمل على انتهاكها، ولن نكون مهما كلف الثمن متواطئين مع منتهكي القانون.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

طلال أبو غزاله